

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلي أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهو يتناول أنشطة البعثة، وما يتصل بها من تطورات، في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة، المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، على حالها دون تغيير. ولا تزال البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تكثف تعاملها البناء مع بريشتينا وبلغراد، والطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدورهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وجودها في كوسوفو وفقاً للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المورخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل عن كثب مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية وشمال كوسوفو

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت هناك، من بين جملة تطورات، بعض الدلائل المشجعة على التزام الأطراف بالتعامل فيما بينها من خلال الوسائل السلمية والحوار لحل خلافاتها.



٤ - وعقب تشكيل حكومة جديدة في صربيا في ٢٣ تموز/يوليه، أحرزت المناقشات التقنية بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بعض التقدم، وإن ظلت المناقشات العامة معلقة، في انتظار الاتفاق على شكل ومضمون المناقشات المقبلة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أيدت بلغراد البروتوكول التقني بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المشتركة للمعابر (انظر S/2012/72، الفقرة ١٨). وساعدت أيضا المشاورات الدائرة بين صربيا والاتحاد الأوروبي بشأن تفسير الحاشية التي تحيل إليها علامة النجمة في "كوسوفو*" (انظر S/2012/275، الفقرة ١٣) في سياق المشاركة في المنتديات الإقليمية على توضيح الغموض الناجم عن التفسيرات المختلفة للاتفاق من كل من الطرفين.

٥ - وفي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه، زرت بلغراد وبريشيتينا في إطار زيارتي لغرب البلقان. والتقيت مع القيادة الصربية وممثلين عن سلطات كوسوفو وعن المنظمات الدولية التي لها ولايات في كوسوفو. وأكدت على أهمية السعي إلى إيجاد حلول سلمية للقضايا الحساسة سياسيا وتوخي الاعتدال لتجنب الخطوات التي يمكن أن تؤجج الوضع. وحثت كلا الجانبين على بذل جهود أقوى لتحسين العلاقات بينهما، بسبل الالتزام الجاد والصادق بالحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي. وفي مناقشتي مع الجهات المعنية المحلية والدولية، أكدت أيضا على استمرار الدور المهم الذي تضطلع به البعثة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٦ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت سلطات كوسوفو والفريق التوجيهي الدولي، المؤلف من الدول التي تعترف بكوسوفو، نهاية "الاستقلال تحت الإشراف" لكوسوفو، وأكدت دستور كوسوفو بوصفه الإطار القانوني "الوحيد". ويتوخى القرار أيضا إغلاق المكتب المدني الدولي الذي أنشئ بموجب الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو (انظر S/2007/168/Add.1).

٧ - وفي اليوم نفسه، اعتمد برلمان كوسوفو حزمة من التعديلات التشريعية والدستورية أزال من الدستور الأحكام المتعلقة بالإشراف الدولي على كوسوفو. ونقحت التعديلات الدستورية التي اعتمدت نظام المقاعد المحجوزة للأقليات، وعلى الرغم من أن عدد المقاعد المضمونة ما زال ١٠ مقاعد لطائفة صرب كوسوفو و ١٠ مقاعد للطوائف الأخرى في البرلمان المكون من ١٢٠ مقعدا، فمن غير المرجح أن تحصل هذه الطوائف على مقاعد إضافية تتجاوز الـ ٢٠ مقعدا المضمونة.

٨ - وفيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فكما هو مبين في تقرير السابقي الصادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/603) (المرفق الأول)، أُبلغت بأن البعثة بدأت إعادة تشكيل ذاتها في ١٥ حزيران/يونيه بعد أن مدد مجلس الاتحاد

الأوروبي ولايتها حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأدرك أنه في حين أن الولاية لم تتغير، فإن إعادة التشكيل تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين البنية التنظيمية لبعثة الاتحاد الأوروبي وكفاءتها في مجالات رئيسية، تشمل قطاع العدالة في شمال كوسوفو، وتقليص حجم العمليات في مناطق أخرى.

٩ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، رد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية رداً إيجابياً على رسالة دعوة من قيادة كوسوفو بشأن استمرار وجود بعثة الاتحاد الأوروبي. بموجب ولايتها الحالية حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وقد صدق برلمان كوسوفو في ٧ أيلول/سبتمبر على رسالتي الدعوة والرد بوصفهما اتفاقاً دولياً.

١٠ - وتظل التحديات والتوترات مستمرة في العلاقات بين بريشتينا وشمال كوسوفو. ففي جلسة مشتركة عقدت في ١٤ أيلول/سبتمبر في زفيتشان، أعلنت مجالس الهياكل البلدية الشمالية المدعومة من بلغراد أن البلديات الشمالية وسكانها لن يعترفوا باستقلال كوسوفو بأي شكل من الأشكال. وفي أواخر تموز/يوليه، أعاق صرب كوسوفو لعدة أيام العبور الرسمي في البوابة رقم ١ في يارينيه/ياريني التي تقع في بلدية ليبوسافيك/ليبوسافيتش احتجاجاً على استمرار وجود شرطة وموظفي جمارك كوسوفو في المعبر. وقد رفض القادة السياسيون للصر في شمال كوسوفو أيضاً تأييد بلغراد للبروتوكول التقني بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المشتركة للمعابر.

١١ - وفي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر، قامت قوة كوسوفو بعمليات لضبط حركة المرور في عدة معابر غير مأذون باجتيازها في الشمال. ولئن سعى ممثلو صرب شمال كوسوفو إلى إنشاء قوة كوسوفو عن القيام بهذه العمليات، فإنه لم ترد أي تقارير عن أعمال عنف ضد القوة.

١٢ - وشرعت سلطات كوسوفو في اتخاذ خطوات لإقامة اتصال مع سكان شمال كوسوفو. وبدأ المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا، وبه ست إدارات و ٥٥ موظفاً، في تقديم الخدمات، بما في ذلك خدمات السجل المدني، وخدمات تسجيل الشركات والمنظمات غير الحكومية، ودفاتر السجل العقاري، وتصاريح البناء الصادرة عن بلدية ميتروفيتشا في الجنوب. ونفذ مجموعة من المشاريع تهدف إلى بناء الثقة العامة، من بينها إصلاح الملاعب وتحديد المباني العامة وطريق محلية وتوفير إمكانية الاتصال اللاسلكي بالإنترنت في الحدائق العامة، وطرح مناقصات بشأنها. وللأسف، وردت بلاغات عن حالات اشتباه في حدوث ترهيب ضد موظفي المكتب، بما في ذلك حرق ثلاث سيارات خاصة لموظفين يقطنون في شمال كوسوفو.

١٣ - ورغم إعادة تخصيص أموال من ميزانية كوسوفو اعتباراً من ١ تموز/يوليه، واصلت إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا العمل، بتوفير بعض الخدمات البلدية العامة المحدودة في شمال ميتروفيتشا. وزادت البلدية التي ترعاها بلغراد الإنفاق على توفير الخدمات.

١٤ - وفي نفس الوقت، كان رد فعل سكان صرب كوسوفو المحليين وسلطات بلغراد سلبياً على رفض بريشتينا الموافقة على زيارات إلى كوسوفو من مدير مكتب كوسوفو وميتوهيا التابع لحكومة صربيا عقب نزاعات حول مسار رحلته وإيقاف قائد شرطة كوسوفو المحلية في الشمال بزعم تقاعسه عن الأخذ بمذكرة اعتقال صدرت بحقه.

١٥ - ونشرت بعثة الاتحاد الأوروبي بانتظام موظفين في كل من البوابتين ١ و ٣١ وفي ثلاثة من مراكز الشرطة الرئيسية الأربعة في الشمال. ومع ذلك، فقد ظلت قدرتها على الانتشار في مركز شرطة زوبين بوتوك محدودة. وفي تطور إيجابي، بعد إجراء مشاورات بين بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو وممثلي بلدية زوبين بوتوك، في شهر آب/أغسطس، تمكنت البعثة من زيادة وجودها تدريجياً في المركز إلى أربعة ضباط رصد، بعد أن كانت خالية منهم في البداية.

١٦ - غير أن نكسة مزعجة وقعت في ٧ أيلول/سبتمبر، عندما تعرضت مركبة مدرعة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي ومركبة حراسة تابعة لشرطة كوسوفو لنيران أسلحة آلية أثناء سيرهما في اتجاه مركز الشرطة في زوبين بوتوك. وأسفر ذلك عن إصابة ضابطة من شرطة كوسوفو (وهي من أصل صربي). ولم يتم بعد تحديد الجناة وقد أدانت الجهات الفاعلة الدولية والسلطات المحلية الهجوم. وأصدرت شخصيات سياسية من صرب شمال كوسوفو بياناً مشتركاً أدانت فيه الهجوم ودعت إلى التحقيق فيه على وجه السرعة. ولتحسين حماية شرطة كوسوفو في زوبين بوتوك، قُدمت مركبة مدرعة من مقر شرطة كوسوفو. وعقب إجراء مناقشات مع الممثلين المحليين، علقت بعثة الاتحاد الأوروبي جزئياً أنشطة التوجيه والرصد التي تقوم بها في زوبين بوتوك، بينما واصلت إجراء مزيد من الحوار مع البلدية.

١٧ - ومع ذلك، بذل القادة في كلا الجانبين جهوداً مشجعة لتلين الخطاب وإزالة عدم الثقة بين الطوائف في شمال وجنوب نهر إيبير/إيبار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص التعامل عن كثب مع الجهات الفاعلة الرئيسية على المستويين المجتمعي والسياسي، بما في ذلك في بلغراد وبريشتينا، من أجل تعزيز المشاركة البناءة. وواصل أيضاً إقناع ممثلي صرب شمال كوسوفو بأهمية الحوار على جميع المستويات، وعدم مقبولية المواجهة مع أشكال الوجود الدولي على أرض الواقع.

ثالثا - التعامل بين بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت جلسات الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا معلقة. وفي بلغراد، تم تشكيل حكومة جديدة في ٢٧ تموز/يوليه. وخلال زيارتي إلى المنطقة يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه، أكد مسؤولون من الجانبين عزمهم على استئناف تلك العملية. وواصل الاتحاد الأوروبي إجراء مشاورات مع كلا الطرفين بشأن استئناف الحوار، مشددا على ضرورة أن تكون بريشتينا وبلغراد مستعدين للمشاركة، بما في ذلك على المستوى السياسي. ورحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار حتى الآن، مؤكدا على ضرورة تنفيذها بشكل كامل ودون تأخير لا مبرر له. وقد اتخذت حكومة صربيا خطوات إيجابية نحو تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتعاون الإقليمي والإدارة المشتركة للمعابر، وعينت رئيسا جديدا لفريق التفاوض.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار تقدما بنسب متفاوتة، كما هو مبين أدناه:

التعاون الإقليمي - أصدرت حكومة صربيا في أيلول/سبتمبر تعليمات حددت الشروط التي ستحضر وفودها في ظلها الاجتماعات الإقليمية وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٤ شباط/فبراير. وأتاحت هذه الخطوة الخروج من المأزق الناجم عن التفسيرات المختلفة لغرض الإشارة المرجعية في الحاشية، ومن شأنها أن تفسح المجال لحضور كل من بلغراد وبريشتينا الاجتماعات الإقليمية في المستقبل.

دفاتر السجل المدني - واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تنفيذ مشروع تجريبي في نيش، صربيا، في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن دفاتر السجل المدني في ٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد تم الانتهاء من أخذ الصور/التسجيل والطباعة والتحقق من دفاتر السجل المدني ودفاتر تسجيل الولادة والزواج لبلدية ليبان/ليبليان. وبإنجاز التصديق على ما مجموعه ٣٥٩ نسخة وتسليمها إلى سلطات كوسوفو، تم الانتهاء من المشروع التجريبي الذي بدأ في أيار/مايو. ويُتوخى البدء قريبا في مشروع شامل. وقد قارب تشييد مبنى ليكون مقرا للسجل المدني والسجلات العقارية على الاكتمال.

حرية التنقل - في محاولة لتوضيح إجراءات تسجيل المركبات، أنشأت مؤسسات كوسوفو لجنة لاستعراض طلبات تسجيل المركبات ذات وثائق التسجيل الصادرة عن يوغوسلافيا السابقة أو صربيا. وواصل الجانبان أيضا البحث عن حل لارتفاع رسوم التأمين على المركبات التي تُجى في المعابر، دون أن يتوصلا إلى نتائج حتى الآن. ووفقا لقرار سلطات كوسوفو، توقف سريان رخص القيادة الصادرة عن صربيا لسكان كوسوفو

في ١ أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك، صدرت تعليمات إلى شرطة كوسوفو بمصادرة رخص القيادة تلك.

التصديق على الشهادات - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد رابطة الجامعات الأوروبية جلسات للتصديق على الشهادات؛ ومن المتوقع أن تُعقد الجلسة المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر.

السجلات العقارية - شرعت سلطات كوسوفو في العمل على وضع القانون اللازم لإنشاء وكالة فنية لتنفيذ الاتفاق المتعلق بالسجلات العقارية. ومن المتوقع أن يتم اعتماد هذا القانون بحلول كانون الأول/ديسمبر. وقد وفرت حكومة صربيا تقديرا لتكلفة مشروع يموله الاتحاد الأوروبي لإعداد نُسخ من السجلات العقارية التي تحتفظ بها بلغراد.

الإدارة المتكاملة للمعابر - وقعت بلغراد في ٢٥ أيلول/سبتمبر على البروتوكول التقني لتنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المشتركة للمعابر. وعقدت مجموعة التنفيذ الثلاثية، على النحو المتوخى في البروتوكول، اجتماعات يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وشرعت في مناقشات بشأن تنفيذ الاتفاق.

حرية حركة السلع - لا يزال الاتفاق ينفذ بشكل مرض، ما عدا في المعبرين عند البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو.

رابعاً - الأمن

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة إجمالاً. حيث قامت شرطة كوسوفو بعدة عمليات ناجحة ضد عصابات الجريمة المنظمة الضالعة في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والحياسة غير المشروعة للأسلحة النارية والاتجار بالمخدرات والاحتيال. وفي ٧ آب/أغسطس، ألقت شرطة كوسوفو القبض على ١٢ مشتبه بهم في عمليات الاتجار بالبشر، ونجحت أثناء العملية في إنقاذ ٢٢ امرأة أجنبية. وقامت شرطة كوسوفو أيضاً بعمليات كبيرتين لمكافحة تزوير العملات ألقت خلالها القبض على ١٠ أشخاص.

٢١ - واضطلعت شرطة كوسوفو أيضاً بمبادرات لبناء الثقة بين كافة الطوائف المقيمة جنوبي نهر إيبير/إيبار من خلال تعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، بما في ذلك مشاركة الشرطة بفعالية أكبر في المجالس البلدية المعنية بالأمن المجتمعي واللجان المحلية المعنية بالسلامة العامة.

٢٢ - وفي شمال كوسوفو، استمرت الحوادث الأمنية والتوترات بين الفينة والأخرى. وإضافة إلى التطورات التي وردت في الفرع الثاني من هذا التقرير، شملت بعض الحوادث الخطيرة الأخرى التي وقعت في الشمال انفجار خمس قنابل يدوية، اثنتان منها ألحقتا أضراراً بمركبات مملوكة لأفراد من صرب كوسوفو في شرطة كوسوفو؛ والاعتداء البدني على اثنين من ألبان كوسوفو، أحدهما إصاباته خطيرة؛ وإطلاق شخص من صرب كوسوفو النار على ثلاثة من ألبان كوسوفو (و لم يبلغ في هذا الحادث عن إصابات)؛ وقيام مجموعة أشخاص من ألبان كوسوفو بطعن شخص من صرب كوسوفو، ما أدى إلى إصابته بجروح.

٢٣ - وكان الوضع جنوب نهر إيبير/إيبير مستقراً بصفة عامة. ووقع حادث خطير يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أطلق مجهولون نيران أسلحتهم الآلية من موقعين بالقرب من قرية ستوبليلي/ستوبلينا في جنوب شرق كوسوفو صوب نقطة مراقبة تابعة للشرطة الصربية تقع في الجانب المقابل من نقطة عبور محلية. وردت الشرطة الصربية بإطلاق النار. ولم يبلغ عن وقوع إصابات وعثر على أكثر من ٦٠ مقدوفاً فارغاً. ويأتي هذا الحادث بعد حادثين مماثلين وقعوا في نفس المنطقة في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، كما ذكرت في تقريرتي السابق.

٢٤ - ويظل عدد الحوادث الذي استهدف مجتمعات الأقليات عند نفس معدله تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتتمثل هذه الحوادث أساساً في اعتداءات بدنية بسيطة، وإضرار نيران بشكل متعمد في منازل غير مأهولة بالسكان، وسرقة ممتلكات أو إلحاق أضرار بها في مواقع العائدين، وقطع الأخشاب بشكل غير قانوني في أملاك صرب كوسوفو. وكان الاستثناء الوحيد هو تعرض شخص من صرب كوسوفو يبلغ من العمر ٨٠ عاماً للاعتداء البدني والسرقة على يد شابين من ألبان كوسوفو مما ألحق إصابات بالضحية؛ وتعرفت شرطة كوسوفو على أحد المشتبه فيهما وهو يبلغ من العمر ١٣ عاماً، لكن لم توجه إليه أي اتهامات بسبب سنه. ومن المأمول أن يساهم تعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة في تحسين الأمن والثقة في شرطة كوسوفو.

خامساً - سيادة القانون

٢٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة رصد الأنشطة وممارسة بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، إضافة إلى تعاونها على الصعيد التقني مع وزارتي العدل والشؤون الداخلية في كوسوفو ووزارة العدل في صربيا.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت بعثة الأمم المتحدة في تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان غير المعترفة بكوسوفو ومن صربيا. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أحالت إلى بعثة الاتحاد الأوروبي ١٠٢ من الطلبات التي كانت قد تلقتها منذ شباط/فبراير من وزارة العدل في صربيا لكن لم يتم معالجتها بسبب موقف وزارة العدل في كوسوفو التي لا تعترف بالطلبات التي ترد إليها عن طريق بعثة الأمم المتحدة ولا تبث فيها بالتالي. وفي المستقبل، تعزم بعثة الأمم المتحدة أن تحيل مثل هذه الطلبات إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لكي تنقلها بدورها إلى وزارة العدل في كوسوفو. وقد بدأ تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة، الموقع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ بين بعثة الاتحاد الأوروبي ووزارة العدل في كوسوفو، الذي توافق الوزراء بمقتضاه على معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تحال إليها عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي، بالبت في الطلبات الواردة من البوسنة والهرسك، وسلوفاكيا، واليونان. وفي الوقت نفسه، واصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير التعامل اليومي بين كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها، بما في ذلك ما يتعلق بإصدار النشرات الحمراء. وقد صدرت واحدة من هذه النشرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٧ - ووفقا لما ذكرته هيئة التفتيش التابعة للشرطة في كوسوفو، تم تسجيل ١٩١ قضية جنائية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٢، مقابل ١٤٣ قضية طوال عام ٢٠١١. وخلال الفترة نفسها، رفعت هيئة التفتيش قضايا جنائية على ٥٩ ضابطا وأحالت ٣٦ قضية إضافية إلى المدعي العام مقابل ٤٦ قضية و ١٨ قضية على التوالي طوال عام ٢٠١١. وقد تفضي هذه الزيادة في عدد القضايا التي تم النظر فيها إلى تعاظم ثقة الناس في استعداد الشرطة للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بسلوك أفرادها وفي قدرتها على ذلك.

٢٨ - واستمرت البعثة في رصد المحاكمة التي تجري حاليا في قضية ادعاء الاتجار بالأعضاء البشرية أمام محكمة مقاطعة برشتينا (قضية ميديكوس). وتم الاستماع إلى العديد من الشهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن مكتب المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب على الملأ جزءا من شهادة سرية أدلى بها أحد الشهود بشأن مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية.

٢٩ - واستمرت البعثة في دعم وتشجيع أي تقدم يتعلق بموضوع الأشخاص المفقودين. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه تم التعرف على رفات ٨ أشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن ما زال ١٧٦٦ شخصا في عداد المفقودين. وفي ٢ آب/أغسطس، أقامت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في كوسوفو احتفالا بمناسبة الانتهاء من عملية

تقييم موقع زيليفودي/زيليفود. بمشاركة ممثلين من لجنتي بريشتينا وبلغراد المعنيتين بالأشخاص المفقودين. وعقدت رابطتا أسر كوسوفو وصربيا يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر جلسة إحاطة مع ممثلي سفارات الاتحاد الروسي وفرنسا والنرويج والولايات المتحدة، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى صربيا، وعضو البرلمان الأوروبي يلكو كاتسين، ونائب المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب، ولجنة حكومة صربيا المعنية بالأشخاص المفقودين.

سادسا - العائدون والطوائف

٣٠ - سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٢٨٧ شخصا من الأقليات طوعية خلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وحددت عدد المشردين داخليا في كوسوفو بما مجموعه ٨٥٣ ١٧ شخصا في نهاية أيلول/سبتمبر. وواصلت المفوضية أيضا رصد عملية إعادة الأشخاص المعاد قبولهم إلى كوسوفو من بلدان أوروبا الغربية بغية تحديد احتياجاتهم المتعلقة بالحماية وحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على مجتمعات الأقليات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد قبول دخول ٥٥٩ شخصا إلى كوسوفو، وتقدم ٩ أشخاص بطلبات لجوء.

٣١ - وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال شريكها التنفيذي وهو برنامج الحقوق المدنية في كوسوفو، ٥١٠ أشخاص في الحصول على وثائق شخصية وحل المشاكل المتعلقة بالحالة المدنية. وفي آب/أغسطس، شرعت المفوضية في حملة مدتها ستة أشهر لإذكاء الوعي بأهمية تسجيل المواليد بين جماعات الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو. ونظمت أيضا زيارات معاينة إلى كوسوفو للمشردين داخليا في صربيا من جماعات صرب كوسوفو والروما والأشكالي والمصريين.

٣٢ - واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين الدانمركي في تقديم الدعم للبلديات كي تقوم بأنشطة لتوعية المشردين في بلديات كوسوفو الأخرى، وكذلك في الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. واستمرت عدة مشاريع، منها "المشروع الثالث للعودة وإعادة الإدماج في كوسوفو"، الذي يقدم الدعم التقني لوزارة شؤون الطوائف والعائدين وخمس بلديات في كوسوفو (شتيريتشي/ستيريتشي، ونوفوبيردي/نوفو برديو، وبريزرن، وسوهاريكي/سوفاريكا، وباريتش/باريتش) إضافة إلى تقديم المساعدة المباشرة فيما يتعلق بالعودة وإعادة الإدماج. ويجري أيضا تنفيذ مشروع ثانٍ لمساعدة العائدين إلى جزء من بلدة بريزرن (نينكالاي/بودكالييا) شمل إعادة بناء مساكن لصالح ١٥ أسرة من صرب كوسوفو، وذلك بدعم مالي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٣٣ - وفي تموز/يوليه، بدأ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في كوسوفو في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار المجتمعي، بالنيابة عن مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. وسوف يبدأ هذا البرنامج، ومدته ٣٠ شهراً، من حيث انتهت الجهود السابقة التي بذلتها المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي وسلطات كوسوفو من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأقليات الضعيفة ويستهدف المجتمعات في ٢٩ من بين ٣٨ بلدية في كوسوفو، وهي البلديات التي تعاني بصفة خاصة من البطالة والفقر.

٣٤ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قامت الوزارة المعنية بإدارة الحكم المحلي، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعرض اختصاصات اللجان البلدية الطائفية ومبادئها التوجيهية. وتهدف هذه الوثائق إلى بناء قدرة اللجان باعتبارها آليات هامة لحماية المجتمعات المحلية في كوسوفو. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس الاستشاري للطوائف جلسته الافتتاحية بتشكيله الجديد، الذي يضم ٢٥ عضواً، بما في ذلك ممثلو السلطات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في كوسوفو.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثارت مبيعات صرب كوسوفو لممتلكاتهم ونقل مقرات إقامتهم إلى صربيا ذاتها الجدل من جديد بشأن التقدم المحرز في العودة المستدامة. وما زالت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تذكر باعتبارها من العوامل الكامنة وراء بيع صرب كوسوفو لمنازلهم وأراضيهم. بيد أن الحوادث الأمنية المتكررة في العديد من مناطق العائدين أسهمت بشكل أكبر في شعور العائدين المحتملين بعدم الأمان.

٣٦ - وما زالت عمليات النهب المتكررة لممتلكات النازحين والعائدين غير المأهولة تمثل مشكلة يزيد من خطورتها تخريب ونهب المواقع الدينية، لا سيما مقابر وكنائس الصرب الأرثوذكس، والاعتداءات اللفظية والبدنية على العائدين في بعض الحالات. وتستمر بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع أشكال الوجود الدولي الأخرى، في تشجيع سلطات كوسوفو على التصدي لهذه المشاكل بمزيد من الحزم.

٣٧ - وفي ضوء ذلك، قام العديد من الهيئات البلدية، بما في ذلك المكاتب البلدية المعنية بالطوائف والعائدين، ولجان الطوائف البلدية، والمجالس البلدية المعنية بالأمن المجتمعي، والمجالس المحلية المعنية بالأمن المجتمعي، بتكثيف أنشطتها التوعوية والثقافية، بما في ذلك التدريب على حل النزاعات، في مسعى لتحسين العلاقات بين الطوائف. وعلى سبيل المثال، تهدف استراتيجية وخطة التنفيذ للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ لإدماج جماعات الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو إلى معالجة الفقر المدقع في صفوف هذه الجماعات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، باشرت سلطات كوسوفو عملية استعراض منتصف المدة للخطة، التي تتضمن

سلسلة من المشاورات الرفيعة المستوى التي يشارك فيها ممثلون عن السلطات، وأصحاب المصلحة الدوليين، والمجتمع المدني. وينبغي للمشاركة الدولية المستمرة أن تكمل الجهود المحلية الرامية إلى تحسين العلاقات بين جماعات الأقليات وطائفة ألبان كوسوفو التي تشكل الأغلبية.

٣٨ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، نشرت وكالة الإحصاءات في كوسوفو النتائج الرسمية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١١. وقد أجري هذا التعداد تحت مراقبة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وغيره من المنظمات الدولية. ولم يشارك فيه سكان كوسوفو من الصرب في البلديات الشمالية الثلاث وشمال ميتروفتشا. وبلغ عدد سكان كوسوفو ١ ٧٣٩ ٨٢٥ نسمة.

سابعاً - التراث الثقافي والديني

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت المشاورات بين أصحاب المصلحة بشأن مستقبل لجنة تنفيذ أعمال التعمير المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ أعمال إعادة البناء في زهاء ٣٥ موقعاً للكنائس الأرثوذكسية الصربية التي تضررت أثناء الاضطرابات التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ورغم تقريب الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو موافقتهما، لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مستقبل اللجنة. وفي الوقت نفسه، بدأت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية تبحث عن مصادر تمويل بديلة لإكمال أعمال إعادة البناء في بعض المواقع غير المنجزة. فقد تم معظم أعمال إعادة بناء كنيسة القديس يوفان في بيي/بيتش بجمع أبرشية راشكا - بريزن لأموال إضافية. وبالتوازي، لا تزال جارية أعمال إعادة بناء مبنيين تابعين للمعهد اللاهوتي الأرثوذكسي في بريزن، وهي ممولة جزئياً من تبرع قدمته الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. ولكن هذه الأموال تظل غير كافية لإعادة بناء المعهد.

٤٠ - وتواصل البعثة تيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت المرحلة الثانية من أشغال ترميم الفسيفساء الموجودة في كنيسة بوغوروديتسا لبيفيتشكا، الممولة من تبرعات قدمتها عدة بلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت أعمال إعادة البناء، الممولة بتبرع قدمه الاتحاد الروسي، في ثلاثة مواقع للتراث الثقافي لليونسكو هي: دير فيسوكي ديتشاني، ودير غراتشانيتسا، وبطريكية بيتش. وفي آب/أغسطس، طرحت اليونسكو مناقصة لترميم حمام غازي محمد باشا في بريزن الذي سيُمول بتبرعات تركية. وتم في أيلول/سبتمبر التوقيع على عقد لترميم الكاتدرائية الكاثوليكية في بريزن بتبرع من ألبانيا، ومن المقرر أن تبدأ الأشغال في تشرين الأول/أكتوبر.

٤١ - وأفيد أيضاً بوقوع أعمال تخريب وتعصب ديني، تراوحت بين سرقة أموال من مبان تابعة للكنيسة الأرثوذكسية وتدنيس مدافن أرثوذكسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض للسرقة والتخريب ما مجموعه ١٠ مواقع للتراث الثقافي، تشمل ٤ كنائس ومقابر أرثوذكسية صربية، و ٣ مواقع إسلامية، ومقبرة كاثوليكية، وموقعين غير دينيين. وصنفت شرطة كوسوفو هذه الحوادث ضمن جرائم السرقة أو تخريب الممتلكات. والتحريات مستمرة بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، وأفيد بوقوع أربع حوادث إحراق بالقرب من مباني الكنيسة الأرثوذكسية ومقابرها، وأبلغ أيضاً عن تدنيس معلم صربي عن الحرب العالمية الثانية يقع على الطريق الرابطة بين شتيريتشي/شتيريتشي وبريزرن.

٤٢ - وأثناء الزيارة التي قمت بها إلى كوسوفو، عاينت التنوع الثقافي الغزير في بريزرن، حين زرت مواقع إسلامية وأرثوذكسية وكاثوليكية. ويظل مواصلة تعزيز هذا التراث الثقافي والروحي القيم على أساس التسامح العرقي والديني عنصراً أساسياً لتحقيق السلام وتأمين مستقبل مزدهر لكوسوفو. ويمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف التنفيذ الكامل للقوانين التي اعتمدت مؤخراً بشأن مركز بريزرن التاريخي وقرية هوتشي ومادهي/فيليك هوتشا.

٤٣ - وبتيسير دولي، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إقامة تواصل بناءً بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والسلطات المحلية في بلدية بيي/بيتش. وفي أماكن أخرى، مرت أيام القديس الشفيق السنوية في أديرة الملائكة المقدسة الأرثوذكسية، وأديرة زوشيسيتي التي اجتذبت مئات المصلين الأرثوذكس، دون وقوع حوادث، مع حضور أمني مكثف وفرتة شرطة كوسوفو.

ثامناً - حقوق الإنسان

٤٤ - تواصل البعثة الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوسوفو. وفي إطار التنسيق المشترك بين البعثة والمكتب المستقل في كوسوفو التابع لمفوضية حقوق الإنسان، واصل فريق الاتصال الدولي المعني بحقوق الإنسان والفريقان الفرعيان التابعان له المعنيان بحقوق الملكية وبالحوادث الأمنية التي تؤثر على الطوائف غير ذات الأغلبية، صقل وتعزيز الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى تحقيق دقة الإبلاغ عن حقوق الإنسان والدعوة إلى اتخاذ سلطات كوسوفو الإجراءات التصحيحية الملائمة.

٤٥ - وفي تموز/يوليه، تم تعيين منسق للإشراف على كافة الأنشطة الرامية إلى التصدي للعنف المتزلي في كوسوفو. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، بدأ مكتب المنسق ووكالة كوسوفو

للمساواة بين الجنسين في ديوان رئيس الوزراء في صياغة إجراءات التشغيل الموحدة لضحايا العنف المتزلي التي من المتوقع إتمامها بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٤٦ - وقدمت مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو تقريرها السنوي الحادي عشر لبرلمان كوسوفو في ١٧ أيلول/سبتمبر، وأفادت فيه أن معظم الشكاوى تتصل بالأداء القضائي، لا سيما حالات التأخير في الفصل في القضايا وعدم تنفيذ قرارات المحاكم. ورأى أمين المظالم أن عدم التزام الآليات الرسمية، ولا سيما من حيث إقامة العدل، يؤدي إلى نقص ثقة الناس في السلطة القضائية.

٤٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، باشر الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا مشروعاً مشتركاً مدته ١٨ شهراً لبناء القدرات يهدف إلى تعزيز تنفيذ المعايير الأوروبية لحقوق الإنسان في كوسوفو. ويشمل المستفيدون منه مؤسسة أمين المظالم، والوحدات الوزارية والبلدية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. وستشارك البعثة ومفوضية حقوق الإنسان بصفتها مراقبين في اللجنة التوجيهية للمشروع.

٤٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ أصدرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريرها التقييمي الثالث عن حقوق المجتمعات، درست فيه التقدم الذي أحرزته مؤسسات كوسوفو وفعاليتها في حماية حقوق المجتمعات وتعزيزها طيلة الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولئن لاحظ التقرير وجود إطار تشريعي شامل وراق، فإنه ذكر أن هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه من أجل توفير حماية حقيقية وفعالة لحقوق المجتمعات تفي بالمعايير المحلية والدولية. وأشارت منظمة الأمن والتعاون إلى أن الأنشطة التي تشجع على تحسين العلاقات بين المجتمعات تجنح إلى أن تكون ذات طبيعة مخصصة وغالباً ما تبادر بها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. واعتبرت القيود المفروضة على الميزانية، والمسائل المتعلقة بالملكية، والامتثال للأطر التشريعية، والافتقار إلى الإرادة والالتزام السياسيين بعضاً من التحديات الرئيسية في مجال حماية حقوق المجتمعات وتعزيزها. وتشمل التوصيات الرئيسية تخصيص الأموال على جميع المستويات بهدف تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بإدماج مجتمعات الروما والأشكالي والمصريين؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف للعودة المستدامة وإعادة إدماج المشردين والعائدين إلى أوطانهم؛ والإقرار بالأهمية الأساسية للحوار بين الجماعات الإثنية كوسيلة لضمان التسامح والتفاهم المتبادل بين المجتمعات في كوسوفو.

٤٩ - وواصل مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كوسوفو وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقديم الدعم للوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين لوضع خطة عمل لكوسوفو بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويُتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٥٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو والبعثة، مع الاتحاد الأوروبي، وقيادات كوسوفو النسائية، والمنظمات النسائية في إطار يوم عالمي مفتوح. وأتاحت هذه المناسبة فرصة للنساء من كوسوفو لعرض شواغلهن وأولوياتهن وللتفكير في المجالات التي تم إحراز تقدم فيها على مدى العامين الماضيين. وأشار إلى التعاون القوي بين النساء في المجتمع المدني، إضافة إلى مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار. وكان موضوع هذه المناسبة في عام ٢٠١٢ هو "وضع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالتراعات". فعدد الناجيات في كوسوفو غير معروف، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وصمة العار المرتبطة بالإبلاغ عن العنف. وتسعى الناجيات إلى زيادة الحصول على الخدمات العامة، عن طريق النصوص التشريعية ذات الصلة، وعلى الفرص الاقتصادية والعدالة.

تاسعا - ملاحظات

٥١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التطورات الإيجابية في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأرحب بالتطمينات المتلقاة في كل من بلغراد وبريشينا بشأن استعدادهما والتزامهما باستئناف المشاركة الجوهرية في الحوار من أجل حل المسائل الخلافية بالوسائل السلمية والحفاظ على منظورهما الأوروبي المشترك. وقد أظهرت الأشهر القليلة الماضية أن باستطاعة الطرفين التغلب على العقبات التي نشأت من تفسيرات متباينة للاتفاقات، وأنها على استعداد للمضي قُدماً. وفي هذا الصدد، فإن الخطوات البناءة التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالإدارة المشتركة للمعابر والتعاون الإقليمي تبعث على التفاؤل. وينبغي أن يعقب تلك الخطوات التنفيذ الكامل لها، وتنفيذ سائر الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال جلسات الحوار السابقة. وإنني أتطلع إلى استئناف جلسات الحوار، وآمل أن يتسنى خلق الزخم الذي يتيح لبلغراد وبريشينا المضي قُدماً على نحو تدريجي ولكن مطرد صوب تطبيع العلاقات وإقامة سلام دائم في المنطقة.

٥٢ - ومن الضروري أن يستمر الهدوء النسبي الذي ساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في شمال كوسوفو. ولا تزال الحوادث الأمنية والتوترات الناجمة عنها والتي يرد وصفها في هذا التقرير تثير القلق، ويجب حلها سلمياً، وبطريقة تعالج الشواغل المشروعة للطرفين. وندعو القيادة في بلغراد وبريشينا، إضافة إلى الجهات الفاعلة المحلية إلى ممارسة

ضبط النفس والتحلي بالصبر، وحسن الإرادة اللازمة للتوصل إلى حل مستدام. ومن المهم أيضاً أن يُكفل ويُحترم أمن البعثات الدولية المأذون لها وحرية تنقلها، خاصة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

٥٣ - وأحيط علماً بالقرار الذي أعلنه الفريق التوجيهي الدولي بشأن نهاية "استقلال كوسوفو الخاضع للإشراف". وفي الوقت نفسه، أشير إلى أن من الضروري أن تستمر مؤسسات كوسوفو، بدعم من المجتمع الدولي، في بذل جهودها من أجل بناء مجتمع متعدد الإثنيات وديمقراطي في كوسوفو. ويجب أن يظل الإدماج السلمي لجماعات الأقليات، وتهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة، وإرساء أسس المصالحة الطويلة الأمد بين المجتمعات في سلم الأولويات. ويشمل ذلك الحاجة المستمرة إلى كفالة حماية التراث الثقافي والديني في كوسوفو. وفي هذا الصدد، يعدّ تعزيز دور شرطة كوسوفو في حماية المجتمع، ومكافحة الجريمة المنظمة، كما لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطوة إيجابية هامة.

٥٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لمثلي الخاص، فريد ظريف، لقيادته للبعثة وللجهود الرامية إلى تجديد وتعزيز التعاون في ما بين جميع الأطراف، لتحقيق حلول توافقية للمشاكل الناشئة على الأرض، وتعزيز الأمن العام وتحقيق الاستقرار. وأود أيضاً أن أثني على موظفي البعثة لما أبدوه من التزام وما بذلوه من جهود، وخاصة في تيسير المزيد من التعامل الفعال في ما بين الجهات المعنية الرئيسية، والتمسك بمسؤوليات الأمم المتحدة وأهدافها.

٥٥ - وختاماً، أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ زمن طويل في كوسوفو - أي القوة الأمنية الدولية في كوسوفو ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما تقدمه جميعها من دعم إلى بعثة الأمم المتحدة وما تبديه من تعاون معها.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون، واستمرت في الاضطلاع بمهامها التنفيذية وفقاً لولايتها. ومرت أربع قضايا متعلقة بجرائم الحرب بعملية إصدار الأحكام، وتم تأكيد عدد من لوائح الاتهام المقدمة في قضايا بارزة. وأصدرت هيئات مختلطة مكونة من قضاة محليين وقضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي عدة أحكام بالسجن لمدة طويلة، وذلك أساساً في قضايا الفساد والجريمة المنظمة. وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي ملتزمة على نحو فعال بدعم الحوار الذي ييسره الاتحاد بين بلغراد وبريشينا. واصلت فرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق المنشأة في عام ٢٠١١ لإجراء تحقيق جنائي كامل في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك ماري، تحرياتها بشأن تلك الادعاءات على نحو فعال، واستمرت في جمع الأدلة التي تهم تحقيقها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت عرقلة إمكانية وصول بعثة الاتحاد الأوروبي إلى شمال كوسوفو وقيامها بعملياتها هناك بسبب الحالة الأمنية المتقلبة في الميدان. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، تسبب هجوم في زوبين بوتوك في تعطيل أنشطة شرطة البعثة التي تم استئنافها مؤخراً في المنطقة، وأثر في تناوب الفرق الذي يجري عند البوابة رقم ٣١ في إطار مهام شرطة البعثة وجماركها. وواصلت الفرقة الخاصة لميتروفيتشا مع ذلك الاضطلاع بعدد من العمليات الشرطية التنفيذية، وأنجزت البعثة مهام الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مراكز شرطة كوسوفو في شمال ميتروفيتشا وزفيتشان/زفيتشان وليبوسافيتش/ليبوسافيك. وفي محكمة مقاطعة ميتروفيتشا، واصلت البعثة عقد جلسات استماع وإجراء المحاكمات الرئيسية.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر، بعثت رئيسة كوسوفو رسالة دعوة إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية رحبت فيها بوجود البعثة، وحددت الإعراب عن التزام كوسوفو بدعم الولاية المنوطة بها تماماً. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، صادق برلمان كوسوفو على رسالة الدعوة وعلى قبولها من جانب الممثل السامي بأغلبية الثلثين، مما وفر للبعثة أساساً قانونياً إضافياً للاضطلاع بمهامها التنفيذية، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة في إطار ولايتها الحالية التي تمتد إلى حزيران/يناير ٢٠١٤، عملاً بمقرر مجلس

الاتحاد الأوروبي 2012/291/CFSP المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي عدل الإجراء المشترك 2008/124/CFSP ومدمجه.

أنشطة البعثة في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

لمحة عامة

واصلت البعثة السعي إلى تحقيق أهدافها التشغيلية الرئيسية، من خلال إجراءات التقوية (الرصد والتوجيه وإسداء المشورة)، والإجراءات التنفيذية والأنشطة المتعلقة بسيادة القانون في شمال كوسوفو، ودعم الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

وفي شمال كوسوفو، استمرت عرقلة تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي بسبب التهديدات الأمنية وعدم قدرة البعثة على الحركة بحرية وبدون شروط. وقد وقعت سلسلة من الحوادث، منها هجوم خطير على موظفي البعثة في ٧ أيلول/سبتمبر، حيث تعرضت لإطلاق النار مركبة مصفحة تابعة للبعثة وسيارة دوريات غير مصفحة تابعة لشرطة كوسوفو كانتا في طريقهما إلى مركز شرطة زوبين بوتوك، مما أسفر عن إصابة أحد أفراد الشرطة. وعقب هذا الحادث، أرسلت شرطة كوسوفو مركبة مصفحة إلى أفرادها في الشمال لتعزيز سلامتهم. وبين منتصف آب/أغسطس ومنتصف أيلول/سبتمبر، وقعت أيضا ثلاثة حوادث استهدفت صرب كوسوفو من موظفي مكتب إدارة شمال ميتروفيتشا (الذي أنشأته سلطات كوسوفو في أيار/مايو ٢٠١٢). وفي كل حالة من هذه الحالات، أضرم جناء مجهولون النار في مركبة أحد الموظفين. وعلى مدى عدة أيام في أوائل أيلول/سبتمبر، انفجرت عبوات ناسفة قرب أماكن إقامة مدير مستشفى شمال ميتروفيتشا في تزفيتشان/تريفيتشان، وأحد أفراد شرطة كوسوفو في ليبوسافيتش/ليوسافيك، وزعيم الحزب التقدمي الصربي في كوسوفو، بويان ياكوفليفيتش. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت قنبلة يدوية تحت مركبة ضابط في شرطة كوسوفو، متسببة في أضرار شديدة. وعلى الرغم من التوترات المستمرة، تواصل العمل في محكمة مقاطعة ميتروفيتشا.

وفي عملية دامت شهرا واحدا تمت خلالها محاولة نشر أفراد من الشرطة الدولية التابعة للبعثة في مركز شرطة زوبين بوتوك، واجهت البعثة صعوبات مستمرة فيما يتعلق بحركتها الحرة والدائمة واللامشروطة في شمال كوسوفو. وفي أعقاب اجتماع بين البعثة وزعيم المجتمع المحلي في بلدية زوبين بوتوك وقائد مركز الشرطة بها، أرسل أحد أفراد الشرطة الدولية إلى زوبين بوتوك في ٦ آب/أغسطس، وكانت أول عملية نشر من هذا النوع منذ تموز/يوليه ٢٠١١، وبحلول ٢٢ آب/أغسطس، تم نشر مجموع الأفراد المتبقين من الشرطة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، تم في اليوم التالي إيقاف مركبة تابعة للبعثة وعلى متنها أربعة أفراد

من الشرطة الدولية عند حاجز نصب على الطريق قرب زوبتشي/زوبتشي، مما تطلب جهوداً منسقة بين البعثة وقوة كوسوفو لحل المشكلة. وفي حين تمكن مستشارو البعثة من الوصول إلى مركز الشرطة في أوائل أيلول/سبتمبر، وضعت هجمات ٧ أيلول/سبتمبر المذكورة آنفاً حداً بصفة مؤقتة لانتشارهم. ولا يزال الوصول إلى زوين بوتوك يخضع لقيود، رغم أن بعض الدعم المتعلق بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة يقدم إلى هيكل القيادة المحلي عن بعد.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق أشخاص مجهولون عدة رشقات نارية من أسلحة أوتوماتيكية انطلاقاً من منطقة ستوبليني/ستوبلينا (قرب غييلان/غنييلان) في اتجاه إحدى نقاط تفتيش الشرطة الصربية في دوبروسين، بالقرب من البوابة رقم ٥، ما دفع أفراد الشرطة إلى الرد بنيرانهم. ولم يبلغ بحدوث أية إصابات، رغم أن عدة مركبات قرب نقطة تفتيش الشرطة زُعم أنها ضُربت، ومنها مركبة شاهد من ألبان كوسوفو أكد أن مركبته ضُربت بينما كانت رابضة بالقرب من المكان. وأثناء تحقيق شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو في الحادث، عُثر على أزيد من ٦٠ من عبوات الرصاص الفارغة في موقعين في كوسوفو. وكان هذا الهجوم الثالث من نوعه على نقطة التفتيش المذكورة خلال ستة أشهر. ويقوم أحد المدعين التابعين للبعثة في مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو بقيادة التحقيقات في الهجومين السابقين وسيضطلع بالمسؤولية في هذه الحالة الأخيرة.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتهى المدعي العام في مقاطعة بريشتينا إلى أن مدير وكالة كوسوفو للانتقال إلى القطاع الخاص، دينو أساناي، انتحر في ١٦ حزيران/يونيه وبالتالي أغلق ملف التحقيق في الوفاة.

جرائم الحرب

في ١٧ تموز/يوليه، بدأت هيئة مكونة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في إعادة الثانية لمحاكمة قائد جيش تحرير كوسوفو السابق، وعضو البرلمان الحالي، لطيف غاشي، إلى جانب اثنين آخرين مدعى عليهما (في إطار ما يسمى "بمجموعة لابي")، بتهم ارتكاب جرائم حرب. وكانت المحاكمة الابتدائية الرئيسية بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وأعلن الحكم فيها شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ (حيث صدر حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات). وإثر استئناف القضية، أمرت المحكمة العليا في عام ٢٠٠٥ بإعادة المحاكمة بشأن عدد من التهم. ورفضت المحكمة بعضها في عام ٢٠١١، مما خفض عقوبة غاشي إلى السجن ست سنوات. وتتعلق إعادة الثانية للمحاكمة بآخر التهم الموجهة إلى المتهمين.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، ألقت البعثة وشرطة كوسوفو القبض على اثنين من صرب كوسوفو بشبهة الاغتصاب أثناء الحرب وفرضت عليهما الإقامة الجبرية. ولا أحد أُدين حتى الآن بالاغتصاب أثناء الحرب، وسيطلب التعامل مع هذه القضية حساً خاصاً نظراً لطبيعة الجريمة.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت هيئة مكونة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي، في محكمة مقاطعة بريزرن، المحاكمة الرئيسية لسوكول بيتيكي، المتهم بارتكاب جرائم حرب. وتم التحقيق مع بيتيكي إلى جانب أيوب كباشي (المحكوم عليه بالسجن خمس سنوات في عام ٢٠١١) وآخرين لارتكابهم جرائم حرب في أوتيتروشي/أوتيتروشا في عام ١٩٩٨. وتوقفت التحقيقات في قضية بيتيكي عام ٢٠١١ لأن مكان وجوده لم يكن معروفاً.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أكد قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام الكسندر بولاتوفيتش بارتكاب جرائم حرب، وهو الذي أُلقي عليه القبض في ١٣ آب/أغسطس بموجب أمر أصدره قاض من البعثة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وهو متهم بالمشاركة، حسب الادعاء، في سوء معاملة مدني من ألبان كوسوفو عثر عليه مقتولاً في فوشي كوسوفي/كوسوفو بوليبي في عام ١٩٩٩.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٣١ تموز/يوليه، قدم أحد المدعين التابعين للبعثة في مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو لائحة اتهام ضد عشرة مدعى عليهم، منهم الرئيس السابق لمحكمة بلدية بريشتينا، وأربعة قضاة سابقين بنفس المحكمة، وثلاثة قضاة سابقين بمحاكم مقاطعات، وأحد المحامين، وأحد ممثلي مؤسسة جماعية. ويشتهب أن المدعى عليهم تورطوا في ١٥ قضية مدنية تتعلق بادعائهم ملكية مؤسسات جماعية، وهي قضايا من اختصاص الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو.

وفي ٧ آب/أغسطس، داهمت شرطة كوسوفو في آن واحد خمس حانات وأربعة مبان خاصة في منطقة غياكوفي/داكوفيتشا في غرب كوسوفو. وشارك أزيد من ١٠٠ ضابط في العملية التي تلت تحقيقاً في الاتجار بالبشر بدأ أصلاً عام ٢٠١١. واشتركت المنظمة الدولية للهجرة مع شرطة كوسوفو في إعادة الضحايا طوعاً إلى أوطانهم. وقامت البعثة بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة طوال مدة التحقيق، وقدمت المشورة إلى شرطة كوسوفو أثناء مرحلة التخطيط للعملية. ونتيجة لتلك العملية، أُلقي القبض على ١٢ مشتبهاً فيهم وضعوا فيما بعد رهن الاحتجاز قبل المحاكمة أو فرضت عليهم الإقامة الجبرية، في حين

نُقلت ٢٢ ضحية محتملة إلى بريشتينا للاستفسار والإيواء. ونفذت العملية بمهنية وتمت معاملة الضحايا المحتملين بطريقة ملائمة وفق مشورة البعثة، وستواصل البعثة متابعة القضية عن كثب.

وفي ١٦ آب/أغسطس، أكد قاض من محكمة مقاطعة بريشتينا لائحة الاتهام التي قدمها أحد المدعين التابعين للبعثة ضد خمسة مشتبه فيهم في قضية تتعلق بتهريب مهاجرين إلى أمريكا الشمالية والجنوبية بصورة رئيسية. وفي نفس اليوم، مددت هيئة مختلطة من قضاة محليين وقضاة تابعين للبعثة أمر الاحتجاز الاحتياطي لشخصين مدعى عليهما بتهريب المهاجرين والتورط في الجريمة المنظمة.

وفي ٢١ آب/أغسطس، مددت هيئة مختلطة أمر الاحتجاز الاحتياطي والإقامة الجبرية ضد مشتبهين وأوامر الإقامة الإجبارية ضد ثمانية آخرين متهمين بالتورط في الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص، وذلك حتى تاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر. ويوجد من بين المعتقلين مدير مديرية العمالة بوزارة العمل والرعاية الاجتماعية، الذي وجهت إليه تهمة إساءة استعمال السلطة والمهام الرسمية فيما يتعلق بالتحقيق. والقضية هي نتيجة عملية واسعة النطاق نفذتها شرطة كوسوفو وقامت البعثة برصدها.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، ألقت شرطة كوسوفو القبض على خمسة مشتبه فيهم وصادرت عملات مزيفة بقيمة تناهز مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يعتقد أنها أنتجت خارج كوسوفو. ومع استمرار التحقيقات، ستعمل البعثة على رصد التقدم والاتصال بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الشرطة الأوروبي عند الاقتضاء. ومن المحتمل أيضا أن يكون لهذه القضية ارتباط بالوثائق المزورة التي تمت مصادرتها في وقت سابق من الصيف.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت هيئة مختلطة في محكمة مقاطعة ميتروفيتشا حكما بالسجن لمدة تسع سنوات في حق يفرو بانتيليتش بسبب غسيل الأموال والتورط في الجريمة المنظمة. ويعتقد أن له علاقة مع زفونكو فيسيلينوفيتش، المشتبه في ضلوعه في الجريمة المنظمة في شمال كوسوفو، والموجود حاليا رهن الاعتقال في صربيا.

وفي نفس اليوم، أكد قاض تابع للبعثة لائحة اتهام نظمي مصطفى، ورشاد زرقا، وخليل زرقا بأكملها. ويواجه المدعى عليهم، في جملة أمور، تهمة إساءة استعمال السلطة أو المهام الرسمية. وكان نظمي مصطفى في السابق مدعيا في مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، حكمت هيئة مختلطة في محكمة مقاطعة بريزرن على ستة مدعى عليهم بالسجن لمدة تراوحت بين سنة وثلاث سنوات ونصف بعد إدانتهم بتهريب المهاجرين. وقد استند التحقيق إلى معلومات تم التوصل بها بفضل التعاون القانوني مع ألبانيا.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أكد قاض تابع للبعثة لائحة اتهام كولي بوكا، وهو قاض سابق، وعبد الله روباي، وهو محام، وكلاهما متهم بإساءة استعمال السلطة أو المهام الرسمية.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت هيئة مكونة من ثلاثة قضاة محليين وقاضيين تابعين للبعثة في المحكمة العليا استئناف الحكم الصادر في تموز/يوليه ٢٠١١ فيما عرف باسم "قضية نهر تيزا/تيسا"، التي أدين فيها سبعة مدعى عليهم بما مجموعه ست وستون سنة سجنا لتورطهم في موت ١٥ من مواطني كوسوفو المهاجرين المهريين غرقا في نهر تيزا/تيسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويشكل نهر تيزا/تيسا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بين هنغاريا وصربيا. وكشف التحقيق في هذه القضية البارزة عن عصابة إجرامية منظمة كانت تعرض على المهاجرين المرور اللاقانوني إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، محققة بذلك أرباحا غير مشروعة كبيرة.

وفي اليوم نفسه، اعتقلت البعثة وشرطة كوسوفو، في عملية مشتركة نفذت في بريشتينا، شخصاً كان مطلوباً في ألمانيا للاشتباه في تورطه في الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وقد نُقل ملف القضية من ألمانيا في إطار إجراء للتعاون القانوني الدولي.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أكد قاض تابع للبعثة لائحة اتهام بوبار بوكوشي، وزير الصحة ونائب رئيس الوزراء سابقاً، بكاملها. وأكد جزءاً منها في حق إيلير تولاي، الأمين الدائم لوزارة الصحة سابقاً، ومدعى عليهم آخرين. وقد وجهت إليهم تهم استغلال المنصب الرسمي أو السلطة، وإساءة المعاملة في إطار ممارسة مهام الوظيفة، واستغلال التفويض الاقتصادي، وإبرام عقود ضارة، وإصدار قرارات قضائية غير مشروعة، وطلب رشاوى أو محاولة الحصول عليها، والتهرب الضريبي، وعرقلة جمع الأدلة.

وصادرت دائرة جمارك كوسوفو ٢٥٠ لتراً من الإيثانول كانت تستخدم لإنتاج مشروبات كحولية مغشوشة. وقد أثار هلاك ٢٦ على الأقل من مستهلكي هذه المشروبات الكحولية الملوثة في الجمهورية التشيكية في نهاية الصيف الانتباه إلى هذه المشكلة في جميع أنحاء أوروبا، وكذلك في كوسوفو. وقد سبق للبعثة أن قدمت التوجيه لدائرة جمارك كوسوفو بخصوص هذه المسألة، وبيّن تنفيذ العملية أن المشكلة تؤخذ مأخذ الجد.

وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت كذلك جلسات الاستماع في ما يعرف بقضية ميديكوس التي تتعلق بمحاكمة بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية.

القضايا والمسائل الرئيسية الأخرى

في ١٧ تموز/يوليه، عاد إلى كوسوفو راموش هاراديناي، رئيس وزراء كوسوفو السابق وزعيم التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، الذي كان موقوفاً منذ عام ٢٠١٠ في سياق إعادة محاكمة جزئية في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وسيظل في بريشتينا إلى أن تعلن المحكمة حكمها الذي من المتوقع صدوره في تشرين الأول/أكتوبر. وتقدم بعثة الاتحاد الأوروبي مساعدة للمحكمة بهدف كفالة تقيّد السيد هاراديناي بشروط الإفراج المؤقت عنه، وهي شروط سرية.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، بعد سنتين من العمل المكثف، تمت عملية لتقييم موقع مقبرة جماعية محتملة في زيليفودي/زيليفودا. ولم يُعثَر هناك على رفات ضحايا بشرية، وأكدت التحقيقات أن الحريق الذي نشب فيه مؤخراً لا يمكن أن يكون قد أدى إلى تدمير أي أدلة محتملة، لأن الحريق كان سطحياً فقط.

وفي ١٣ آب/أغسطس، أصدرت هيئة مختلطة في محكمة مقاطعة بريزن، مشكلة من قاض محلي واحد وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكماً بسجن أمين كراسنيكي لمدة ٢٣ عاماً بجرمة قتل في ظروف مشددة. وصدرت أيضاً أحكام بالسجن لفترات تتراوح بين سنة وسبع سنوات في حق ثلاثة أشخاص مدعى عليهم في نفس القضية. وكانت وُجّهت إلى المدعى عليهم تهم تتعلق بقتل إسكندر ليماي في قرية بانيا/بانيا الواقعة في ماليشيفي/ماليشيفو في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكان أفراد آخرون من أسرة ليماي أصيبوا أيضاً بجروح في الحادث. ويُعدُّ الحادث، الذي وقع خلال الانتخابات التي جرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، جزءاً من نزاع متواصل بين أسرتين بارزتين. ولم يثبت وجود دافع سياسي خلف الاعتداء.

وفي ١٥ آب/أغسطس، عُقدت في محكمة مقاطعة ميتروفيتشا جلسة لإقرار التهم في قضية سبعة مشتبه فيهم من صرب كوسوفو يُزعم أنهم شاركوا في الهجوم على مبنى المحكمة في آذار/مارس ٢٠٠٨. وتضمنت لائحة الاتهام التي قدمها مدعي بعثة الاتحاد الأوروبي تهماً تتعلق باحتلال ممتلكات الغير بصورة غير قانونية، وعرقلة عمل أشخاص رسميين أثناء أداء واجباتهم الرسمية، وتعريض موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها للخطر. وسيصدر حكم مشترك بشأن إقرار التهم بعد الانتهاء من جميع جلسات الاستماع الضرورية المتعلقة بالمتهمين السبعة في ١٣ أيلول/سبتمبر.

وفي ١٦ آب/أغسطس، وعقب طلب قدمه مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو، أصدر أحد قضاة الإجراءات التمهيدية التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة مقاطعة بريزرين حكماً بتحويل الحبس الاحتياطي للأشخاص الثلاثة المدعى عليهم (بيت الله مهمتي، وبيكيم سوما، ولوان كيركيني) إلى حكم بالإقامة الجبرية لمدة شهر واحد. ويُشتبه في أن المدعى عليهم قد ارتكبوا جرائم قتل في ظروف مشددة، وشروع في قتل في ظروف مشددة، وتسبب في حالة خطر عام في القضية التي تُعرف باسم "قضية التفجير في شارع بيل كليتون". وعُقدت أيضاً جلسات استماع أخرى في القضية المرفوعة على صادق أبازي وآخرين بجرمة القتل في ظروف مشددة (المعروفة أيضاً باسم قضية بلاكا - ٢). وأصدرت أيضاً هيئات مختلطة في المحكمة العليا قرارات برد الاستئناف في ثلاث قضايا قتل عمد، وأقرت الأحكام الصادرة فيها أو فرضت عقوبات أشد.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، أصدرت هيئة في محكمة مقاطعة ميتروفيتشا، مكونة من ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكماً بالسجن لمدة ١٣ عاماً على سليمان حساني بجرمة قتل بصير شيريميتي عمداً في ميتروفيتشا في آب/أغسطس عام ١٩٩٧. وقد حوكم غيايباً في عام ١٩٩٨ أمام المحكمة المحلية. وعقب تقديم محامي الدفاع طلباً لحماية الشرعية، أمرت المحكمة العليا بإعادة المحاكمة في القضية.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، بادر أنور سكيراك، الذي يُعتقد أنه يؤدي دوراً رئيسياً في الإجرام المنظم الدولي، إلى تسليم نفسه طوعاً إلى بعثة الاتحاد الأوروبي بعد أن ظل لمدة أربع سنوات مجرماً فاراً مطلوباً من شرطة كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ولقد سُلم إلى مسؤولي كوسوفو وأصبح في عهدهم، وسينفذ في حقه حكم قائم بالسجن لمدة سنتين لارتكابه جريمة توجيه تهديدات وجريمة عرقلة عمل أشخاص رسميين أثناء أداء واجباتهم الرسمية. ويجري حالياً التحقيق معه بشأن مزاعم تفيد بمشاركته في قتل ضابط الشرطة ترايمف رضا في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت هيئة في محكمة مقاطعة ميتروفيتشا، مكونة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكماً بالسجن لمدة ٢٢ عاماً على فهمي طاهري لارتكابه جريمة قتل في ظروف مشددة.

وتجري بعثة الاتحاد الأوروبي مناقشات منتظمة مع شرطة كوسوفو بشأن حوادث إطلاق النار التي تشهد في العادة زيادة خلال فصل الصيف. وهذه الظاهرة باتت تسمى ظاهرة "إطلاق النار فرحاً" ويرتبط بها خطر التعرض لإصابات يمتثل أن تكون قاتلة، وهي ترتبط بالاحتفالات مثل الأعراس، وعيد الفطر (انتهاء شهر رمضان)، ومناسبات ثقافية أخرى

في جميع أنحاء كوسوفو. وعملاً بمشورة البعثة، بذلت شرطة كوسوفو جهوداً واعية واستباقية خلال فصل الصيف للتدخل في مثل هذه المناسبات. ولقد يسّر تحسين مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة تحقيق معدل استجابة جيد أدى إلى مصادرة أسلحة وتحديد هوية الجناة، موجهها بذلك إشارة واضحة إلى الجمهور بأن شرطة كوسوفو تولي مسألة السلامة العامة اهتماماً جدياً. واقتُرنت أنشطة إنفاذ القانون برسائل إعلامية تضمنت بث إعلان يستغرق ٣٨ ثانية على التلفزيون الحكومي يدعو الناس إلى الاحتفال بقلوبهم لا بأسلحتهم.

وفي ٣١ آب/أغسطس، قررت وزارة العدل في كوسوفو تعليق عمل مدير سجن دوبرافي/دوبرافا على الفور، ونقل ثلاثة من نوابه إلى مرافق احتجاز أخرى. وأسدت البعثة المشورة إلى الوزارة في جميع مراحل العملية. وجاء القرار نتيجة لما وقع في الآونة الأخيرة من انتهاكات للإجراءات الأمنية ومحاولة فرار سجناء يمثلون خطراً كبيراً، وهو ما تم إفشاله. وعُيّن فريق إداري مؤقت ليحل فوراً محل الفريق السابق. واتخذ هذا الفريق خطوات إيجابية لإدارة السجن عقب أنشطة مكافحة الفساد التي بادرت إلى تنفيذها بعثة الاتحاد الأوروبي وأعقبها تعليق مهام المدير. وشُرع في تحقيقين، أحدهما تجريه دائرة إصلاحات كوسوفو، والآخر تجريه المفتشية الداخلية في وزارة العدل. وتقدم بعثة الاتحاد الأوروبي كامل الدعم للفريق الإداري المؤقت من خلال ولايتها المتعلقة بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة، مع زيادة مؤقتة في عدد الموظفين إلى حين تعيين إدارة السجن الجديدة.

وتولت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون رصد ٣٦ مقابلة من مجموع ١٦٥ مقابلة لتعيين موظفين في وحدة الدعم التشغيلي لشرطة كوسوفو. وكانت الدعوة إلى إرسال الطلبات أُعلنت باللغات الألبانية والصربية والتركية. وتقدم لشغل الوظائف أشخاص ينتمون إلى مختلف أطياف المجتمع، ولكن لم يكن هناك ممثلون للنساء أو الأقليات في الأفرقة التي أجرت المقابلات، وذلك بسبب عدم وجود أي منهم في صفوف الضباط السامين في الوحدة. وأُعلنت نتائج اختبارات الفحص واللياقة البدنية في نفس اليوم على شبكة الإنترنت لشرطة كوسوفو بهدف التقليل من إمكانية التدخل بدون مبرر، ولكن نتائج الاختيار العامة لم تنشر بعد. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي قد أجرت تقييماً أولياً للعملية ووجدتها مرضية عموماً.

وعلى النحو المتوقع، واكبت الصعوبات التقنية بدء العمل بنظام "ASYCUDA" الآلي الجديد لمعالجة البيانات الجمركية، ولكن يُنظر في القريب العاجل أن يتم التغلب على المشاكل الأولية التي رافقت المراحل الأولى. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي قد دافعت بقوة عن اعتماد النظام، المقدم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويوفر النظام فوائد همة لتيسير التجارة،

وتحليل المخاطر، والمساءلة، والشفافية، وستقدم بعثة الاتحاد الأوروبي المساعدة من أجل كفالة أن تستفيد دائرة جمارك كوسوفو استفادة كاملة من هذه الفرص الجديدة.

فرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق

أنشئت فرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق في عام ٢٠١١ لإجراء تحقيق جنائي كامل في المزاعم الواردة في تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا. وتناول في ذلك التقرير طائفة واسعة من الجرائم التي يُزعم أنها وقعت، وتشمل جرائم اختطاف، واحتجاز، وإساءة معاملة، وقتل، إضافة إلى مزاعم استئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها التي استقطبت تغطية إعلامية كثيفة. وتواصل فرقة العمل التحقيق بنشاط في المزاعم وجمع الأدلة ذات الصلة بالتحقيق. غير أن فرقة العمل لا تناقش في العلن النتائج التي تخلص إليها أو تفاصيل عمليات التحقيق التي تجريها، وذلك تماشياً مع الإجراءات السليمة المتبعة في الادعاء العام وإنفاذ القانون. ويتعلق الأمر هنا بتحقيق في غاية التعقيد يحتاج إكماله إلى الوقت، وذلك لأسباب ليس أقلها نطاق المزاعم التي يجري التحقيق فيها، وأيضاً لأنه يتعامل مع ولايات قضائية متعددة، ويشمل أفعالاً يُزعم أنها وقعت قبل ١٢ إلى ١٣ عاماً.

وتمشيا مع التزام فرقة العمل بالممارسات السليمة المتبعة في التحقيق والادعاء، فإنها لن تناقش التقرير الذي بثته إذاعة وتلفزيون صربيا في ١٠ أيلول/سبتمبر والذي ذكر فيه أحد الأشخاص أنه شارك في ربيع عام ١٩٩٨ في عملية جراحية لزرع قلب سجين صربي أُجريت في عيادة غير نظامية في شمال ألبانيا. وكانت المقابلة التلفزيونية مع هذا الشخص قد أثارَت تعليقات على نطاق واسع، وطُرحت أسئلة حول ما إذا كانت شهادته تشكل دليلاً قاطعاً بالنسبة لفرقة العمل. ورغم أن فرقة العمل لن ترد على مثل هذه الأسئلة المحددة، للأسباب المذكورة أعلاه، فإنها أكدت أن نهجها العام سيتمثل في متابعة جميع مسارات التحقيق وأنها ستحلل بدقة أي شهادة أو أي مادة يحتمل أن تكون ذات قيمة لإقامة البينة، وستتخذ جميع الخطوات اللازمة للتأكد من حقيقتها.

وواصل المدعون العامون والمحققون الأعضاء في فرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق العمل في إطار تعاون وثيق مع نظرائهم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ومع نظرائهم في المنطقة. واستمرت الاتصالات مع أهم الأفراد الذين لديهم معلومات ذات أهمية بالنسبة للتحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب المدعي العام الرئيسي، جون كلينت وليامسون، مساعدة من عدة حكومات أخرى بشأن مسائل تتعلق بإعادة توطين الشهود في أماكن أخرى، وبدأت مناقشات على المستوى التنفيذي مع الحكومات التي سبق أن وافقت على إعادة توطين الشهود في أماكن

أخرى. ويجري أيضا إحراز تقدم على مسار العمل مع المنظمات غير الحكومية التي يحتمل أن تملك معلومات ذات أهمية بالنسبة للتحقيق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سافر أيضا المدعي العام الرئيسي إلى بودغوريتشا لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها للجبل الأسود أن يدعم التحقيق. والتقى، خلال زيارته التي جرت في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، بمسؤولين كبار في حكومة الجبل الأسود، ويمثلي السلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية. وأعربت سلطات الجبل الأسود عن رغبتها في تقديم كامل الدعم والمساعدة لأعمال فرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق. ويمثل ذلك إشارة إضافية إلى أن الفرقة قادرة على الاستفادة من تعاون دول لها صلة بالتحقيق الذي تجريه.

التشريعات

في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس، حضرت بعثة الاتحاد الأوروبي الدورة الثانية للفريق العامل المعني باستعراض "مجموعة التشريعات القضائية" (المكونة من خمسة مشاريع قوانين بشأن مجلس الادعاء العام في كوسوفو، والمدعي العام للدولة، والمجلس القضائي في كوسوفو، والمحاكم، ومكتب المدعين الخاصين في كوسوفو). وقدمت البعثة العديد من التعليقات والتوصيات. ويُتوقع أن تعد وزارة العدل الصيغ النهائية. ودعت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على تنفيذ التشريعات الحالية بدلا من إجراء مزيد من التغييرات.

وفي مطلع آب/أغسطس، أقرت الحكومة مشروع القانون المتعلق بمصادرة الأصول المكتسبة بصورة غير قانونية، الذي يتضمن المقترحات والتعليقات المقدمة من بعثة الاتحاد الأوروبي وخبراء المفوضية الأوروبية، وأرسلته إلى البرلمان في ٢١ آب/أغسطس. ويتسق مشروع القانون مع تحليل خبراء الاتحاد الأوروبي (في إطار مشروع للتوأمة) ويتضمن توصياتهم المتعلقة بمنح صلاحية واسعة النطاق في مجال المصادرة، تمشيا مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

حقوق الملكية

عقدت لجنة المطالبات المتعلقة بالملكات في كوسوفو جلسة في أيلول/سبتمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت تجهيز وتحليل ٢٣١٢ مطالبة، وبّت في ١٨٢٢ مطالبة، تتعلق أساسا بملكات ينتمي الأطراف فيها إلى جماعات عرقية مختلفة. وبلغ العدد الإجمالي للمطالبات التي تم البت فيها ٣٣٠٧٠ مطالبة، وما زال هناك ٩١٢٣ مطالبة في انتظار التسوية. وأصدرت هيئة الطعون التابعة لوكالة كوسوفو للممتلكات قرارات بشأن ٨٠ قضية. وكانت الوكالة قد بّنت في عام ٢٠١٢ في ٣٢ قضية من أصل ١١٥ قضية،

وما زالت هناك ٨٣ قضية معلقة. وأُنهِت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا النظر في ٩٣ قضية في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر.

ودعا منسق شؤون حقوق الملكية التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى اجتماعات مع شرطة كوسوفو ومركز السلام والتسامح بعد أن منحت شرطة كوسوفو لنفسها حق شغل مكاتب مركز السلام والتسامح، وأعلنت عن خطط لإخلاء شاغليها. والمركز هو منظمة غير حكومية لصرب كوسوفو تشجع على مشاركة صرب كوسوفو في الحياة السياسية والاجتماعية في كوسوفو، وتعمل انطلاقاً من مركز يعود لشرطة كوسوفو. وبإشراك ممثلين من وزارة الداخلية في كوسوفو والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمكنت بعثة الاتحاد الأوروبي من تأجيل الإخلاء وتعزيز المناقشة حول المسألة. وفي وقت لاحق، أكد نائب وزير الداخلية أن شرطة كوسوفو سترفع القضية إلى المحكمة. وبذلك، اعتمد نائب الوزير الاقتراح الذي قدمته بعثة الاتحاد الأوروبي بأن يتم توضيح المسألة عبر اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

إجراء الحوار

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العمل على تنفيذ مشروع ريادي في مدينة نيش الصربية في إطار اتفاق الحوار بشأن السجلات المدنية المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وأُنجزت عمليات التصوير/التسجيل، والطباعة، والتحقق من سجلات الديانة والولادة والزواج الخاصة بعدة قرى تابعة لبلدية ليبيان/ليبليان. وهذا المشروع الصغير الحجم، الذي كان قد بدأ في ٨ أيار/مايو، أُنجز بعد تصديق ما مجموعه ٣٥٩ نسخة وتسليمها إلى سلطات كوسوفو. ويجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع واسع النطاق، حيث شارفت على الانتهاء أعمال تشييد المبنى الذي سيستضيف مقر المشروع. ومن المتوخى أيضاً أن يستوعب المبنى المشاريع المستقبلية التي ستنبثق عن الاتفاق المتعلق بالسجلات العقارية.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وقّعت بلغراد البروتوكول التقني للاتفاق المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بالمفهوم الأوروبي للإدارة المتكاملة للمعابر، الأمر الذي أتاح إحراز تقدم على مسار تنفيذ الاتفاق. ويناقش الفريق الثلاثي المعني بالتنفيذ الأعمال المقبلة. وتدعمه بعثة الاتحاد الأوروبي بالخبرة التقنية.

صدر بموافقة كزافييه بو دي مارناك
رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصري الشرطة والاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

البلد	العدد
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
كرواتيا	١
هنغاريا	١
المجموع	٦

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	٧

